المقدمة

لقد شهدت الوحدات الاقتصادية في الأونة الأخيرة تطورا كبيرا أدى ذلك الى زيادة في حجمها، والتي أصبحت في حالة سباق نحو المستقبل لما لها من تحديات وشدة المنافسة مع المحيط الخارجي الذي يتميز بتطور سريع في شتى المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و التكن ولوجية. و في هذا الإطار تواجه الوحدات الاقتصادية صعوبة في تسيير نشاطها، لذلك أصبح على عاتق هذه الأخيرة إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية والذي يعتبر بمثابة نظام لضبط الأداء وضمان تحقيق الأهداف المنشودة، حيث تم إصدار العديد من المعايير الدولية الخاصة بأنظمة الرقابة الداخلية. لذلك سارعت الوحدات الاقتصادية لتنظيم وتحديث أنظمتها الخاصة بالرقابة الداخلية.

وتمثل نظام الرقابة الداخلية أنواع السياسات والإجراءات المتخذة من قبل الإدارة التي تكفل تحقيق أهداف المنشأة وتضمن التنفيذ المنظم والعملي للعمليات بما في ذلك الالتزام بالسياسات الإدارية والمحافظة على الموجودات واكتشاف ومنع الأخطاء ودقة القيد واكتمال السجلات وتهيئة البيانات المالية المطلوبة والمعول عليها في الوقت المناسب.

وحتى تتحقق نظام الرقابة الداخلية في أي وحدات إقتصادية يجب أن تتمتع بمجموعة من المقومات التي تتحكم في فعالية هذا النظام وهي الهيكل التنظيمي، نظام محاسبي سليم، الأفراد (كفاءة الموظفين)، الضبط الداخلي وحماية الأصول. ونظراً لأهمية موضوع نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الإقتصادية بشكل عام والمصارف بشكل خاص بإعتبارها العمود الفقري لإقتصاد أي بلد تناول الباحثون الموضوع في احدى المصارف العاملة في اقليم كوردستان وذلك خلال دراسة وتقييم نظام الرقابة الرداخلية في مصرف جيهان التجاري بالتركيز على المقومات التي تتحكم في فعالية نظام الرقابة الداخلية.

منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث :

تنبثق مشكلة البحث من سؤال رئيس مفادها:

هل تطبق المصرف عينة البحث نظام رقابة الداخلية بكفاءة وفاعلية؟. ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الفرعي الأول: هل يتمتع نظام الرقابة الداخلية في المصرف بكفاءة وفاعلية الهيكل التنظيمي؟

السؤال الفرعي الثاني: هل يتمتع نظام الرقابة الداخلية في المصرف بجودة النظام المحاسبي؟

السؤال الفرعي الثالث: هل يتمتع نظام الرقابة الداخلية في المصرف بالإجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات؟

السؤال الفرعي الرابع: هل يتمتع نظام الرقابة الداخلية في المصرف بإختيار الموظفين الأكفاء ووضعهم في مراكز مناسبة؟

السؤال الفرعي الخامس: هل يتمتع نظام الرقابة الداخلية في المصرف باستخدام كافة الوسائل الالية بما يكفل التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية؟

السؤال الفرعي السادس: هل يتمتع نظام الرقابة الداخلية في المصرف برقابة الأداء الوحدة ومرحلة المختلفة وذلك لتحقيق كفاءة عالية؟

ثانياً:اهمية البحث:

يعد نظام الرقابة الداخلية من الوظائف الرئيسية في أي نشاط إداري لذا تتطلب الأهمية الوظيفية بوضع نظام يأخذ على عاتقه مهمه السيطرة على مسيرة النشاط الوحدات الأقتصادية نحو تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية ,حيث يعتمد نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الأهداف والوسائل والإجراءات التي تستخدم لمتابعة تقويم النشاط, لكي يتمكن النظام أن يكون فعال في متابعة وتقويم وتفسير النتائج , لذلك فإن هذا البحث تبرز أهميته كونه يوضح قوة وضعف نظام الرقابة الداخلية في المصارف منها مصرف جيهان (عينة البحث).

ثالثاً: هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة نظام الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في إقليم كوردستان العراق منها المصرف عينة البحث من خلال تقييم مدى كفاءة و فعالية نظام الرقابة الداخلية ودراسة معوقات تطبيق المقومات التي يرتكز عليه نظام فعال للرقابة الداخلية في المصارف ووضع السبل المناسبة لمعالجتها.

رابعاً: فرضية البحث:

يستنيد البحث على الفرضية رئيسية مفادها:

تتمتع المصرف (عينة البحث) بكفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: تتمتع نظام الرقابة الداخلية في المصرف بكفاءة وفاعلية الهيكل التنظيمي.

الفرضية الفرعية الثانية: تتمتع نظام الرقابة الداخلية في المصرف بجودة النظام المحاسبي.

الفرضية الفرعية الثالثة: تتمتع نظام الرقابة الداخلية في المصرف بالإجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات.

الفرضية الفرعية الرابعة: تتمتع نظام الرقابة الداخلية في المصرف بإختيار الموظفين الأكفاء ووضعهم في مراكز مناسبة.

الفرضية الفرعية الخامسة: تتمتع نظام الرقابة الداخلية في المصرف باستخدام كافة الوسائل الالية بما يكفل التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية.

الفرضية الفرعية السادسة: تتمتع نظام الرقابة الداخلية في المصرف برقابة الأداء الوحدة ومرحلة المختلفة وذلك لتحقيق كفاءة عالية.

خامساً.عينة البحث:

تتألف عينة البحث من مصرف جيهان التجاري وهو احد المصارف التجارية العاملة في إقليم كوردستان والتابعة للمديرية العامة للمصارف التجارية لحكومة إقليم كوردستان .

سادساً. منهج البحث:

لتحقيق نتائج البحث تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي للحصول على المعلومات الكافية عن تقييم نظام الرقابة الداخلية في المصارف، ويشمل المنهج الوصفي التحليلي ما يلي:

1-الجانب النظري: متمثلاً بالأبحاث والمقالات والدراسات والرسائل العلمية والكتب التي تناولت الموضوع في ادبيات المحاسبة والمنشورات على الانترنيت.

2-الجانب العملي: اعتمد البحث في اختبار الفرضيات على توزيع استمارة الاستبانة على عينة مختارة من المدراء والعاملين المختصين في المصرف (عينة الدراسة) للحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة بموضوع البحث.

3-الاسلوب التحليلي: لإختبار الفرضيات والإجابة على التساؤلات المختلفة من خلال برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

سابعاً. خطة البحث:

تم تقسيم البحث في ضوء أهدافه الى:

الفصل الاول: الإطار العام لنظام الرقابة الداخلية من خلال مبحثين هما:

المبحث الأول: مفهوم واهداف و خصائص نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الثاني: مكونات ومقومات نظام الرقابة الداخلية.

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي (تحليل وتفسير نتائج الإستبانة) من خلال مبحثين هما:

المبحث الأول: نبذة مختصرة عن عينة البحث.

المبحث الثاني: تحليل وتفسير النتائج.

الإستنتاجات والتوصيات.

الفصل الأول

الإطار العام لنظام الرقابة الداخلية

ويشتمل على المبحثين كما يلي:-

المبحث الأول: مفهوم واهداف و خصائص نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الثاني: مكونات ومقومات نظام رقابة الداخلية.

المبحث ألأول

مفهوم واهداف و خصائص نظام الرقابة الداخلية

أولأ: التطور التاريخي لنظام الرقابة الداخلية:-

التطوير التاريخى لنظام الرقابة الداخلية أن مفهوم النظام الرقابة الداخلية في بداية ظهورها و الأهتمام بها, كان مقتصراً على مجموعة أجراءات تكفل الحفظ على الموجودات من السرقة و الأختلاس, ثم شهد تطورا تدريجيا مهماَ من أجل مقابلة التطورات السريعة و المتلاصقة في الحياة الأقتصادية وكلها إتسع نشاط الوحدة وتعقدت عملياتها وإزدادت مشاكلها, أزدات الحاجة إلى وجوب التطوير في ألأساليب الرقابة وفي أهدافها, لمقابلة احتياجات الشركة المتزايدة و يمكن التميز بين خمس مراحل مربها مفهوم الرقابة الداخلية:-(عبد القادر,2011:ص17-18)

المرحلة ألأولى :

قبل سنة 1500ميلادية, كانت ألأحداث المالية تسجل في سجلين منفصلين نفسها مستقلاً عن الأخر, وهذا الفرض وجود سجلين يمكن تطابقها , وبالتالي يمكن التلاعب و ألأختلاس, فاالوظيفة الرقابية الداخلية كانت تتحقق داخلياً, وليس هناك من يراقب العمل في خارج الشركة (الصحن و السربا,2006:ص12)

المرحلة الثانية:

في هذا المرحلة التي بدأت من السنة (1905م), كانت الشريكات الفردية هي الشكل السائد المشروعات, وفي هذه الفترة كانت موضوع الرقابة الداخلية مقتصراً عن المفهوم الرقابة الداخلية كاء أجراءات للأحتياط ضد الأخطاء و التلأعب والأخطاء في القيود المحاسبية أو في عرض النتائج و التلاعب في موجودات الشركات أموالها.(عثمان,2011:ص82)

المرحلة الثالثة:

تبدأ من سنة (1934) م, وتأتي بعد توسع حجم المنشأت و الشركات, وماصاحب ذلك من التضخم في عملياتها ألأدارية و الرقابية. حيث تطور تعريف الرقابة الداخلية ليشمل مجموعة الوسائل و ألأجراءات التي تساعد على تقليل إحتمالات ألأخطاء والغش, با لأضافة إلى الحماية النقدية و الأصول ألأخرى و تشجيع الالتزام بالسياسات ألأدارية, حيث عرفت الرقابة الداخلية بأنها (خطة التنظيمية تبين كافة الطرق و ألأساليب التي تشبعها الشركة من أجل حماية ألأصولها, وألتأثر من دقة و أمكانية الأعتماد على بياناتها المالية و تنمية الكاءة التشغلية و تشجيع الألتزام بالسياسات الأدارية) . (توماس و هلكي ,2009:ص365)

المرحلة الرابعة:

في هذه المرحلة التي بدأت في سنة (1949م), زاد الهتمام بالتوجه نحو الاستخدام ألأمثل للموارد المتاحة في الشريكة, ونتيجة لذلك تطور تعريف الرقاية الداخلية بحيث يشمل الطرق والأساليب للأرتقاء بالكفاءة الأنتاجية ألى جانب حماية موجودات الشركة بصفة عامة و ضمان الدقة الحسابية للعمليات. (عبدالله ,2004:ص228)

المرحلة الخامسة:

تبدأ هذه المرحلة من السنة (1953م), وتتضمن المفهوم الحديث الرقابة الداخلية , مهما أطلق عليهه منتج النظم في الرقابة الداخلية , ويتقد أن العام (1953) يمثل الأساس لظهور هذا المنتج, الذي يقوم على ما يسعى بالنظم الأجمالية أو الملكية, التي تركزعلى العلاقات و الأرتباطات بين مجموعة النظم الفرعية , والعلاقات والأرتباطات بين هذه النظم و لنطام الأجمالي . (عبدالله,2004:ص229)

ثانياً: مفهوم نظام الرقابة الداخلية:-

استمر تطور التقنيات و التكنولوجيا على حدى السنوات المتلاحقة, وظهرت لجان و هيئات محاسبة و تدقيقية محلية وعالمية وأصدر عديد من التعاريف عن الرقابة الداخلية منها تعرف (المعهد الامريكي للمحاسبين القانونين(AICPA) الرقابة الداخلية بأنها (خطة تنظيمية, طرق و مقاييس متناقسة تفعها الشركة الحماية موجوداتها, وفحص دقة البيانات المالية درجة الأعتماد عليها والأرتقاء بالكفاءة الأنتاجية و تشجيع الالتزام لباسياسات الادارية المرسومة). (المشهداني,2010,ص21)

ولقد عرفت الرقابة الداخلية من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونين الداخلية بأنها " العملية المصممة والمنفذة من قبل المكلفين بالرقابة والإدارة والموظفين الآخرين لتوفير تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف الوحدة فيما يتعلق بموثوقية إعداد التقارير المالية وفاعلية كفاءة العمليات، والامتثال للقوانين والأنظمة .(الاتحاد الدولي للمحاسبين,2009,240)

وعرفة أيضاً معهد المدققين الداخليين بأمريكا (IIA) الرقابة الداخلية بأنها " خطط الوحدة الاقتصادية وكل طرق والإجراءات المتخذة من قبل الوحدة الاقتصادية لضمان ملائمة المعلومات وشمولها وحماية الموجودات والالتزام بكافة السياسات والقوانين لتحقيق البرامج والأنشطة بشكل اقتصادي.(عبدلقادر,2011,ص14)

أما مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق فقد عرف الرقابة الداخلية بأنها " تمثل أنواع السياسات والإجراءات المتخذة من قبل الإدارة التي تكفل تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية وتضمن التنفيذ المنظم والعملي للعمليات بما في ذلك الالتزام بالسياسات الإدارية والمحافظة على الموجودات واكتشاف ومنع الأخطاء وصحة القيد واكتمال السجلات وتهيئة البيانات المالية المطلوبة والمعمول عليها في الوقت المناسب.(عبدلله ,2002,ص3)

ثالثاً: أهداف نظام الرقابة الداخلية:-

تعتبر الرقابة الداخلية وسيلة تستخدمها الإدارة في تحقيق أهدافها و يمكن استخلاص الأهداف الرئيسة لنظام الرقابة الداخلية في أية وحدة اقتصادية كالآتي :- (دزيي,1996,ص14)

1-ضمان صحة ومصداقية المعلومات : تعتمد الإدارة في أية وحدة اقتصادية بصورة أساسية على المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي للقيام بوظائفها من اتخاذ القرارات والتخطيط وغيرها من الفعاليات لذلك من

الضروري ضمان دقة ومصداقية المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي وذلك لكي تتمكن الإدارة من الاعتماد عليها.

2-حماية الأصول والسجلات : إن عدم وجود نظام رقابة داخلية كفؤ قد يعرض موجودات الوحدة الاقتصادية للكثير من المخاطر مثل السرقة والضياع .

3- تنمية الكفاية الإنتاجية: تسعى أية وحدة دائماً إلى رفع كفاية استخدام الموارد والإمكانيات المتاحة لها بحيث تتم عملية استخدام تلك الموارد والإمكانيات بشكل أمثل وتحقيق أقصى عائد ممكن منها.

4-لتشجيع على الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة .

5-لحد من الاخطاء والغش والمخالفات والضياع وسوء الاستخدام.

6-ولقد ارتبطت الرقابة الداخلية بالأهداف المتوخي تحقيقها منها، فعندما كانت أهدافها حماية الأصول النقدية، كانت تعرف على أساس أنها مجموعة القواعد و الإجراءات التي تتبع لحماية النقدية. وعندما توسعت أهداف الحماية لتشمل الأصول الأخرى، امتد تعريفها ليشمل سائر تلك الأصول وأهمها المخزون، وتعد هذه الفترة المرحلة الأولى للاهتمام بالرقابة الداخلية.

ومن أجل تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية تقوم الرقابة الداخلية بتنفيذ مهامها من خلال ثلاث أنواع رئيسية للرقابة وهي:-

الرقابة التحذيرية (الكاشفة) : وتعمل على اكتشاف وتحديد المشكلات في الأداء حال حدوثها، وتهدف الى تحقيق اكتشاف الاخطاء والانحرافات في الرقابة الوقائية (المانعة) : وذلك من خلال اكتشاف وتحديد المشكلات في الأداء قبل حدوثها، ومنع الأخطاء والتجاوزات قبل وقوعها حيث يتم هذا النوع من الرقابة مثلاً قبل استكمال عملية الصرف، وعليه فإنها تقوم بالوقاية من الانحراف منذ البداية، ولهذا النوع من الرقابة العديد من المزايا أهمها .(حماد,2006,ص29)

تدفع العاملين الى تحري الدقة في تطبيق وتنفيذ القوانيين واللوائح والتعليمات المالية.

تعمل على درء المخاطر والتحذير منها قبل وقوعها، كما تقلل من فرص ارتكاب الاخطاء وتحول دون حدوثها .

تعمل على تدارك ضعف أو عد خبرة الإدارة في بعض الجهات المشمولة بالرقابة قبل حدوث الآثار الضارة .

وقت مبكر يسمح بمعالجتها: والوقوف على نقاط القوة والضعف، وكذلك إنجاز أعمال التدقيق والفحص النهائي في وقت أقل بسبب إنتظام العمل (حماد، 2006 : 29).

الرقابة العلاجية (التصحيحية) : وتتضمن مجموعة من الاجراءات لتحديد سبب المشكلة في الأداء، وتصحيح الأخطاء أو نواحي القصور الناتجة، وتنفيذ مايلزم من تعديلات من اجل تقليل او منع تكرار حدوث تلك المشكلات في الاداء .

رابعاً: خصائص نظام الرقابة الداخلية:-

هناك العديد من الخصائص والمتطلبات التي يجب ان تتوفر في اى نظام رقابي سليم,حتى يتسنى تحقيق الاستفادة المرجوة ومن ضمن هذه الخص ما ياتي:(فضيلة,2007:ص27)

1- الفعالية :

يقصد بها استخدام نظام رقابة جيد ومتطور, يقوم على اكتشاف الاخطاء والانحرافات قبل وقوعها, ومعالجها بطريقة تضمن عدم وجودها في المستقبل, باقل تكلمة ممكنة واسرع وقت من طرف القائمين بهذا العمل, من اجل تحقيق الهدف المرغوب فيه.

2- الموضوعية:

لاشك ان الادارة المالية, تتضمن الكثير من العناصر البشرية, ولكن مسالة ما اذا كان المرووس يقوم بعمله بطريقة سليمة وجيدة وينبغي ان لا يكون خاضعا لمحددات واعتبارات شخصية, لان الادوات والاساليب الرقابية عندما تكون شخصية, لا موضوعية, يوثر ذلك على الحكم على الاداء, مما يجعله غير سليم ,لان التقارير المقديمة من ظرف مراجع الحسابات يجب ان تكون موضوعية, حيادية تتضمن بيانات لها معني ومدلول كاف عن الضعية المالية للمنشاة.

3- الدقة:

يجب ان يكون النظام الرقابي قادر على الحصول على معمومات صحيحية ودقيقة وكاملة عن الاداء, والتاكد في نفس الوقت من مصدر المعلومات, من خلال البيانات المسجلة, وكذا المتابعة المستمر, في اكتشاف الاخطاء والانحرافات من اجل التعبير عن حقيقة المركز المالي للمنشاء في نهاية الفترة المالية.

4- المرونة:

حتى يكون النظام الرقابي ناجحا, يجب ان تتوافر المرونة, اي التكيف مع المتغيرات المستجدة على التنظيم, فنادرا ما تتشابه المشاكل واسباب الانحرافات, مما يتطلب ان يكون التصرف مناسبا للموقف المتخذ, فاذا استجدت ظروف املت تغيرا في الاهداف والخطط الموضوعة, وعلى المدير ان تتوافر لديه اساليب رقابية من اجل ضبط التصرفات المختلفة لجميع المشاكل داخل المنشاة .

5- التوقيت المناسب:

لابد من توافر نظام سليم, لتلقي كافة المعلومات في الوقت المناسب, وعليه يجب على القائمين بمختلف الانشطة الرقابية مراعاة الوقت خاصة القائمين باعداد التقارير, عليهم ايصالهم في الوقت المحدد حيث تفقد المعلومات المتاخرة معناها وفائدتها جزئيا او كليا, فمثلا اذا تعلق الامر باحدى المناقصات وحصلت الموسسة على معلومات صحيحة تتعلق بشروط دخولها في هذه المناقصات امر لا قيمة له اذا جاء بعد انقضاء الاجل والموعد المحدد للدخول.

6- التوفير في النفقات:

الهدف من وجود نظام الرقابة هو الحد من الانحرافات عن الخطة,وبالتالي الحد من النفقات الضائعة او الخسائر المرتبطة به, لذا يجب ان يكون مردود النظام اكبر من تكاليفه, فمثلا شراء نظام الكتروني شديد التطور

من اجل عمليات رقابية يمكن ضبطها باستعمال انظمة بسيطة باقل التكاليف لا يعتبر اقتصاديا ما دامت الفوائد المتحصل عليها لا توازي التكاليف.

7- الاستمرارية والملائمة:

ونعني به اتفاق النظام الرقابي المقترح,مع حجم وطبيعة النشاط الذي تتم الرقابة عليه, فعندما تكون الموسسة صغيرة, يفضل لها اسلوب رقابة بسيط, على عكس ذلك عندما يكون حجم الوسسة كبير يتطلب نظام اكتر تعقيدا وملائمة.

8- التكامل:

يشير تكامل النظم الرقابية الى ضرورة استيعاب هذه النظم لجميع المعايير الخاصة بكل الخطط التنظيمية, بالاضافة الى انه يجب ان يكون هناك تكامل بين الخطط ذاتها وايضا تكامل بين النظم الرقابة المستخدمة.

خامساً: انواع نظام الرقابة الداخلية:

1- الرقابة الإدارية :

الرقابة الإدارية بأنها هي " مجموعة من النظم والأساليب التي تساعد في فحص وتقويم جميع نواحي الوحدة الاقتصادية بهدف تحقيق الكفاءة الانتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية ,وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية .(عبدالله، 2004 : ص230)

2- الرقابة المحاسبية

وتشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها .(موسكوف وسيمكن، مترجم : 2002 :ص298), ويعرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) الرقابة المحاسبية بأنها نظام للمراقبات كاف وفعال وصمم لتوفير توكيدات معقولة ومناسبة ويراعي فيه الآتي :

أ- تنفيذ العمليات طبقاً لترخيص عام ومحدد من قبل الادارة ويتم تسجيل العمليات بصورة مناسبة.

ب- لايسمح بحيازة الموجودات الا بترخيص من الإدارة وإجراء المسائلة المحاسبية للموجودات المسجلة في الدفاتر بمطابقتها بالموجودات الموجودة في فتراة محددة، وعند حدوث أي اختلافات بينهما يجب اتخاذ إجراءات مناسبة .

ج- اعداد التقارير المالية وفقاً للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما (GAAP) أو طبقا لأي معايير أخرى قابلة للتطبيق على هذه التقارير .

3- الضبط الداخلي :

وقد عرف مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقية الضبط الداخلي بأنه " مجموعة الإجراءات والوسائل التنظيمية والمحاسبية التي تهدف إلى ضبط عمليات الوحدة ومراقبتها بصورة تلقائية ومستمرة، وذلك بجعل عمل شخص ما يراجع بواسطة آخر لضمان حسن سير العمل ومنع وقوع الأخطاء أو التلاعب أو اكتشافها بعد وقوعها بفترة قصيرة من خلال تطبيق تلقائي للنظام، لذا فأن هذا النظام يقوم على أساس توزيع العمل والمسئوليات والصلاحيات لكل قسم أو موظف، وتجنب قيام أي موظف بتنفيذ عملية بصورة كاملة من أولها الى آخرها (مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقية، 3:2000).

وإن جوهر نظام الضبط الداخلي هو تقسيم العمل وتحديد السلطات والمسئوليات والفصل بين المسئوليات أو الاختصاصات الوظيفية المختلفة عن طريق عدم قيام موظف ما بعملية كاملة.(جمعة ، 99: 2005)

المبحث الثاني

مكونات ومقومات نظام الرقابة الداخلية

إن الرقابة الداخلية تتكون من خمسة مكونات هي: بيئة الرقابية, تقيم المخطر, أنشطة الرقابية, نظم المعلومات والتصالات, المراقبة اللأداء (المتابعة). تسهم هذه المكونات في تخفيف أهداف الوحدة بكفاءة و فعالية, وقد تنازل المعينين و المختصين بنظرية النظم عموماً, و نظم الرقابة الداخلية خصوصاً, وكذلك المنظمات المهنية بتحديد مكونات النظام اللأساسية , وهي كما موضع في الشكل الأتي :-

شكل رقم(1)

المكونات الخمسة لنظام اللارقابة الداخلية

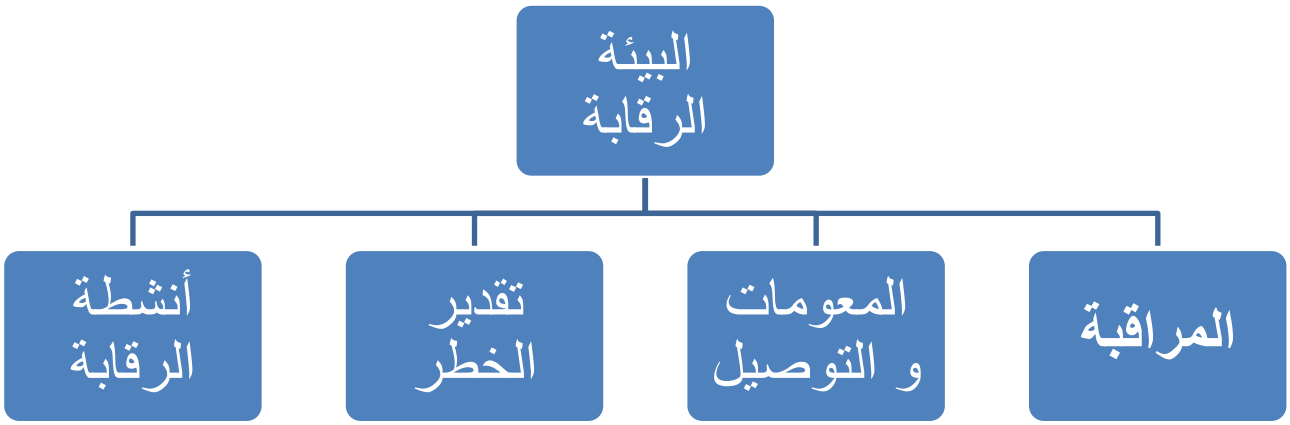

(المشهداني,2010:ص19)

يوضح الشكل اعلاه إن بيئة الرقبة تمثل المنظمة للمكونات ألأخرى, و بدون وجود بيئة رقابية فعالة, لن ينتج عن العناصر الأربعة الأخرى رقابة داخلية فعالة, بغض النظر عن وجودتها, ويعني المدقق أساساً بأنواع الرقابة الي تصمم لمنع أو أكتشاف التعريفات الجوهرية في التقارير المالية .

وفي ما يلي سيتم توضيح كل مكون من مكونات هيكل الرقابة الداخلية لكي يكون نظام الرقابة الداخلية ذا الفعالية في تحتيف وهذا المكونات تمثل بالأتي :-

1- بيئة الرقابة:

وتشمل بيئة الرقابة التصرفات والسياسات والإجراءات التي تعكس الاتجاه العام للإدارة العليا، والمديرين، والملاك لأي وحدة بخصوص الرقابة وأهميتها للوحدة، وإن جوهر فاعلية رقابة الوحدة يكمن في اتجاهات إدارتها، فإذا كانت الإدارة العليا تؤمن بأهمية الرقابة الداخلية فإن ذلك سينعكس بشكل واضح على إدراك العاملين واستجابتهم في الوحدة الاقتصادية من خلال جدية تطبيق السياسات والإجراءات الموضوعة، أما إذا

حددت الرقابة الداخلية مجرد كشكل بدلاً من كونها أداة دعم ذات مغزى وهدف واضح فإنه من المؤكد أن الأهداف الرقابية لن تتحقق بفاعلية.(مخلوف,2007:ص69)

كما وتتكون بيئة الرقابة من العناصر الآتية: (Beasley , 2003 : 118)

- الالتزام بالكفاءة .
- النزاهة والقيم الأخلاقية .
- لجنة التدقيق .
- فلسفة الإدارة ونمط التشغيل .
- الهيكل التنظيمي .
- تحديد الصلاحيات والمسئوليات .
- سياسات وممارسات الأفراد .

2- تقدير المخاطر:

تواجه كافة الوحدات الاقتصادية بغض النظر عن حجمها أو هيكلها أو القطاع الذي تنتمي اليه مخاطر داخلية وخارجية ذات أهمية. والتي يمكن أن تؤثر عكسياً على قدرة الوحدة على تسجيل وتشغيل وتلخيص والتقرير عن البيانات المالية بشكل يتسق مع تأكيدات قوائمها المالية، وبعد تحديد تلك المخاطر يجب أن تقوم الإدارة بدراسة جوهرية لتلك المخاطر واحتمالات حدوثها، وطرق إدارتها، وقد تستهل الإدارة الخطط والبرامج أو التصرفات بدراسة مخاطر معينة أو قد تقرر أن تقبل المخاطر بسبب التكلفة أو بسبب اعتبارات أخرى. (حماد، 2007 : 285)

تنشأ المخاطر أو تتغير بسبب عدد من الظروف والتي من أهمها :-

- التغييرات في بيئة الأعمال .
- التغيير في الموظفين .
- نمو جوهري وسريع للأعمال .
- إدخال تكنولوجيا جديدة في عملية الانتاج أو نظم المعلومات .
- إدخال خطوط جديدة في الصناعة أو العمليات التي ليس للوحدة خبرة كبيرة بها

3- المعلومات والاتصالات :

يعتبر ذلك المكون إحدى المكونات الهامة للرقابة الداخلية، حيث يتضمن نظام معلومات الوحدة وإجراءاتها لتوصيل الأمور المرتبطة بتشغيل البيانات المحاسبية، وتتوقف درجة تعقيد ذلك المكون على حجم الوحدة، وثقافة موظفيها واستخدام الإدارة للمعلومات في إدارة الوحدة الاقتصادية . (معايير انتوساي، 2007 : 14)

- نظام المعلومات
- الاتصالات

4- الأنشطة الرقابية:

هي السياسات والإجراءات فضلا عن بيئة الرقابة التي وضعتها الادارة لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية، والتي تساعد على ضمان تنفيذ توجيه الإدارة وضمان التأكد من القيام بالأنشطة الضرورية للتعرف على الأخطار عند تحقيق أهداف الوحدة، وكذلك تصمم الأنشطة الرقابية لمنع واكتشاف الأخطاء في البيانات والمعلومات المحاسبية وتساهم في توثيق المعلومات المالية وتقوية نظام المعلومات المحاسبية (konrath 2004 : ,211)

5- المتابعة :

تعني المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف مكونات الرقابة الداخلية، لتحديد ما إذا كانت تعمل كما هو مطلوب، وتحديد مدى الحاجة لإجراء التطوير والتحديثالمطلوب لمسايرة الظروف وتفادي احتمال الرقابة الداخلية، إذ إن إجراءات الرقابة عرضة للتقادم، فقد تصبح مع مرور الزمن وتغير الظروف غير مناسبة ويضعف الالتزام بها، فالمعلومات اللازمة لإجراء التقييم والتحديث تأتي من مصادر مختلفة تشمل دراسة واقع الرقابة الداخلية، وتقارير المدقق الداخلي، والتقارير الاستثنائية عن أنشطة الرقابة، والتقارير بواسطة المنظمات، مثل وكالات المصارف والتغذية الراجعة من عمل الأفراد وشكاوى المدنيين فضلاً عن تقرير مراقب الحسابات الخارجي.(الججاوي، 2006 :48)

ثانياً. مقومات نظام الرقابة الداخلية:-

يتضمن نظام الرقابة الداخلية مجموعة من العناصر التي تتحكم في فعالية نظام الرقابة الداخلية في اية وحدة إقتصادية وهي:-

- هيكل تنظيمي وإداري سليم .
- نظام محاسبي سليم .
- إجراءات وسياسات وقائية مختلفة .
- موظفون أكفاء ومؤهلون .
- استخدام كافة الوسائل الآلية والالكترونية .
- رقابة الاداء و تقويمة.

1-هيكل تنظيمي وإداري سليم:

الهيكل التنظيمي مصمماً على اساس الاستقلال التنظيمي للإدارات والاقسام وكانت خطوط السلطة والمسئولية تظهر بوضوح فإن هذا يساعد بسهولة على تحديد المسئولية عن الأخطاء والمخالفات التي تحدث وبشكل يؤدي الى التنسيق والتكامل وتبادل الآراء بين المستويات الإدارية المختلفة وبالشكل الذي يؤدي الى تحقيق الاهداف الرئيسة والفرعية للوحدة، وإن الاستقلال التنظيمي لا يعني أن يسيطر قسم أو إدارة على أداء عملية بأكملها، بل يجب أن يكون هناك فاصل بين الإدارات المختلفة التي تتولى تنفيذ العملية، ومثل هذا الاستقلال يحقق رقابة قسم على آخر ويقلل من احتمال الغش والاختلاسات (عثمان، 1999 :78).

2-نظام محاسبي سليم:

لما كان التحقق من صحة البيانات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها من أهداف الرقابة الداخلية وذلك اعتماداً على صحة تسجيل العمليات وتشغيلها من خلال الوحدة المحاسبية فهذا من شأنه يؤكد على أهمية وجود نظام محاسبي سليم للوحدة، يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة وهي : قياس نتائج أعمال الوحدة وتوفير المعلومات عن أوجه نشاط الوحدة وحماية أموالها (جمعة، 2005: 6) .

3-إجراءات وسياسات وقائية مختلفة :

يعمل نظام الرقابة الداخلية على تحقيق أهداف الوحدة وكي تنجح في تحقيق غاياتها لابد أن يتضمن النظام مجموعة من الإجراءات المحاسبية والإدارية التي تكفل لها تلافي عمليات الاختلاس والتلاعب وتسرب العاملين وهدر وقت الإنتاج، للوقاية منها أو الحد من آثارها قدر الإمكان والعمل على تحقيق الأهداف الأخرى للوحدة وتختلف هذه الإجراءات من وحدة الى أخرى تبعاً لحجم الوحدة والنشاط الذي تمارسه ومن هذه الإجراءات :- (الأركوازي، 2007 :38)

أ–التأمين على الموجودات ضدالأخطار بكل الأشكال.

ب–الجرد: ويقصد به الجرد المفاجيء والجرد المستمر كي يحقق الجرد أهدافه يجب أن ينفذ بطريقة سليمة أي أنه يجب أن لا يشرك في لجان الجرد أي من الموظفين الذين يتم جرد ما بعهدتهم من الموجودات.

ج–سياسة أرغام الموظفين على اخذ إجازاتهم السنوية في وقت معين وإسناد أعمالهم الى موظفين آخرين سيساعد على تقليل احتمالات حدوث مخالفات أو أخطاء.

د–التنسيق والترابط بين التنظيم المستندي والمحاسبي والإداري حتى يسهل حصر المسؤوليات، ومتابعة تنفيذ الإجراءات من الناحيتين الشكلية والموضوعية وفي الوقت المناسب .

هـ– ضرورة متابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية لأن المتابعة ذات أثر جوهري في كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

4–موظفون أكفاء ومؤهلون :

تعتمد فاعلية نظام الرقابة الداخلية على درجة كفاءة العاملين بالوحدة والذين تقع عليهم مسئولية تنفيذه، فبالرغم من وضوح خطوط السلطة والمسئولية وصحة توزيع الوظائف طبقا لنظام الرقابة الداخلية، إلا أن هذا النظام قد لا ينجح في تحقيق أهدافه نظرا لعدم كفاءة أو أمانة العاملين بالوحدة في تأدية المسئوليات الموكله لهم .(توماس و هنكي، مترجم، 2000 : ص379)

وان قدرة العاملين ونزاهتهم لا تعد في حد ذاتها ضمانا لزيادة فاعلية الرقابة الداخلية دون الاستفادة منها عن طريق الاهتمام بالجوانب الإنسانية عند تنظيم العمل وفي تحديد علاقات الإدارة بهم ذلك بالإضافة الى ضرورة وجود نظام عادل للحوافز ووجود نظام للتدريب المستمر (القاضي والدحدوح، 2000 : ص271,) ولتحقيق الرقابة الداخلية الفعالة من خلال موظفون أكفاء ومؤهلون يجب العمل على :

- التأمين على المسؤولين عن الاحتفاظ بالأصول وحيازتها ضد خيانة الأمانة .
- التحقق من ملائمة العاملين لمتطلبات الوظائف في الوحدة.

5–استخدام كافة الوسائل الآلية والالكترونية:

بما يكفل التأكد من صحة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات والحفاظ على موجودات الوحدة من أي تلاعب أو أختلاس فمثلا في حالة استخدام الحاسبات الالكترونية، فإن المقدرة العالية للحواسب من حيث الظوابط والمعالجة تؤثر بشكل ايجابي في بنية الرقابة الداخلية، وذلك من حيث اخراج المعلومات بشكل أسرع، كما يمكننا اسلوب المعالجة الآلية من وضع دليل أخطاء، يسمح بتحديد دقيق لأسباب الأخطاء وكيفية معالجتها وتصحيحها، كما ان السرعة في المعالجة تعطي معلومات رقابية بشكل أسرع، مما يؤدي الى اقتراب زمن حدوث الأخطاء عن زمن كشفها، وهذه المطابقة الزمنية لحدوث الأخطاء وكشفها تسمح برد فعل سريع ودقيق، وبالتالي فإنها تؤثر في نقاط الضعف والعيوب في عملية المعالجة وفي بنية الرقابة الداخلية، وهذا يمكننا من تخفيض التأثير السلبي للعيوب والإزالة المبكرة للأخطاء اللاحقة . (عبدالله ، 2004 :ص 233)

6-الرقابة الأداء و تقويمه:

يمكن تعريف رقابة الأداء و تقوية بأنها :مخصص موضوعي لأداء الشركة أو برامجها أو أنشطتها من أجل تقديم معلومات تفيد في إتخاذ القراء من خلال تقويم الأثار الأجابية والسلبية للنشاط و الفحص الموضوع للسياسات و انظم و إدارة العمليات للتأكيد في أن أي غتفاق أو إستخدام للأموال المناصة يسهم فعلاًفي تحقيق الأغراض المقصودة منهُ,ومقارنة الانجاز الفعلي بامخطط على وفق القواعد و المعايير المعتمدة لتحديد الانحرافات السلبية والإجابية ومعرفة أسبابها و تحديد سبل المعالجة .(الخطيب ,2010,ص21)

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي (تحليل وتفسير إستمارة الأستبانة)

يشتمل على:

المبحث الأول: نبذة مختصرة عن عينة البحث

المبحث الثاني: تحليل وتفسير النتائج

المبحث الأول

نبذة مختصرة عن عينة البحث

تعد المصارف التجارية أساساً من المصارف التقليدية التي شهدها العالم وقطاعات الأعمال لممارسة وظائفها التي تعد أساسية للأقتصاد وهي قبول الودائع وتقديم القروض والأتمانات، والمصارف التجارية عادة ماتنتشر في المدن وفي المجتمعات الحديثة ولقد باتت العديد من المصارف الدول عالمية بحجمها وطبيعة الخدمات المصرفية التي تقدمها وشاملة في تغطية كل ما يحتاجه السوق من الخدمات المفروضة أو المطلوبة.

ونوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الأئتمان والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطاً بين اولئك الذين لديهم أموالاً فائضة، وبين اولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال.

ويعود نشوء المصارف التجارية في العراق الى عام 1890م عندما تم تأسيس فرع البنك العثماني، وفي عام 1918م تم افتتاح فرع البنك الشرقي في بغداد لغرض تقديم التسهيلات المصرفية لجيش الأحتلال البريطاني بأن فترة الأنتداب ولقد أزداد عدد المصارف التجارية في العراق زيادة ملحوظة بعد ذلك فقد تم تأسيس المصرف التجاري العراقي في العام 1953م وبنك بغداد عام 1956م كما افتتحت بعض المصارف الأجنبية فروعاً لها في بغداد وبعض المحافظات الأخرى.

وفي عام 1964م قامت الحكومة بإصدار القانون رقم 100 الذي اممت بموجب جميع المصارف التجارية وفروعها العاملة في العراق وتأسيس المؤسسة العامة للمصارف التي كانت تابعة للبنك المركزي العراقي.

وفي عام 1970 و 1974 تم دمج كل المصارف المؤممة في مصرف تجاري واحد وهو مصرف الرافدين الذي يقوم بأعمال المصارف التجارية في العراق في الوقت الحاضر. (عبدالله وآخرون، 2008: ص1-6)

واللآتي مخطط يوضح الهيكل النظام المالي والمصرفي في العراق:

شكل رقم(2)

هيكل النظام المالي والمصرفي العراقي

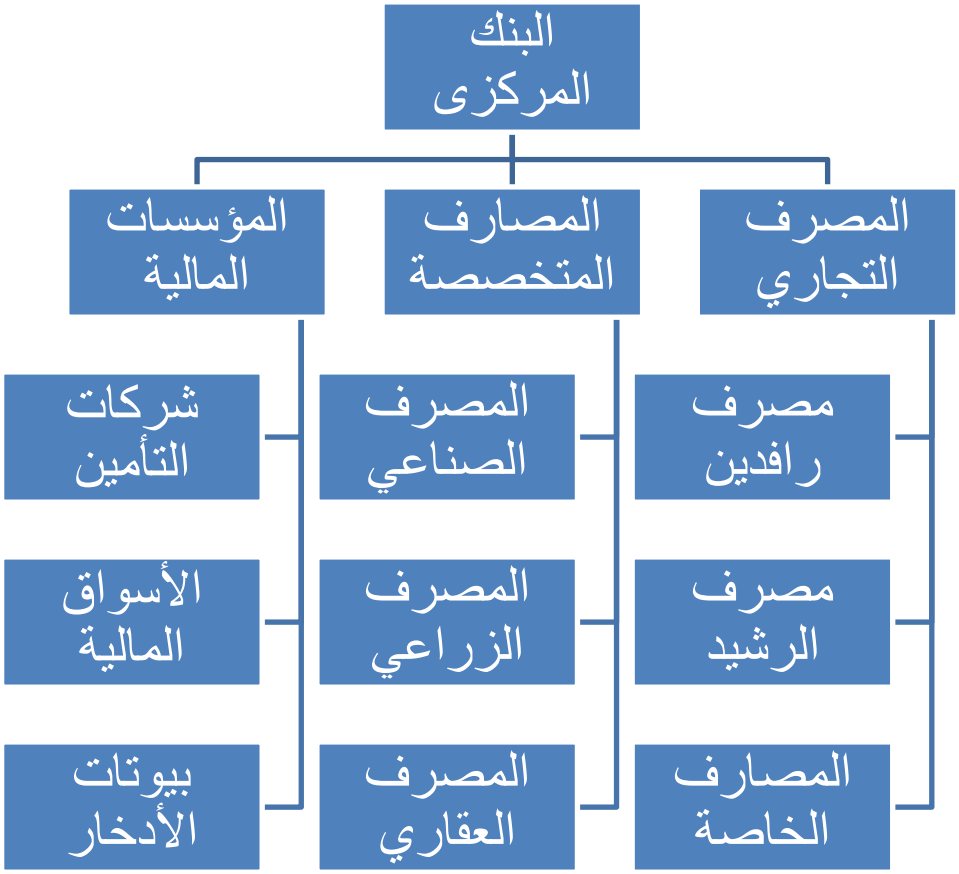

***الشكل من إعداد الباحثين بالأعتماد على الوثائق الرسمية لمصرف جيهان.**

نظراً لأهمية موضوع تقويم نظام الرقابة الداخلية في المصارف الخاصة، فأن العينة تتألف من مصرف جيهان وتتكون عينة البحث من المسؤولين عن الإدارات الرئيسية والعاملين في الأجهزة المصرفية الذين عملهم له علاقة بنظام الرقابة الداخلية.

تم تأسيس مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي في شباط 2008 وفقا لقانون الشركات العراقي رقم 1997219 وتعديلاته لعام 2004 حيث أفتتح المصرف بتاريخ 2009/4/1 في مقره الرئيسي في أربيل. منذ عام 2017 تحت الاسم المختصر (ISX) مصرف جيهان هو مصرف إسلامي كامل مدرج في السوق النظامي لسوق العراق للاوراق المالية وسوق العراق (ISC) وخاضع لمعايير افصاح هيئة الاوراق المالية العراقية (IQ000A2DN949) ISIN ورمز الشركة في الوكالة الدولية (BCIH) الاوراق

المالية، يقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية الاسلامية ونسعى لتقديم أفضل الخدمات المصرفية الدقيقة والفريدة من نوعها وتطويرها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية لعملائنا من المؤسسات الحكومية للشركات والأفراد في العراق الجديد بما في ذلك المحافظات في اقليم كوردستان، ويهدف المصرف الى تحصيل الأرباح عن طريق تقديم الخدمات مقابل العمولات ويستفاد منها لرفع الأقتصاد ودعم الأستثمارات.

ويتكون هذا المصرف من الأقسام التالية، (الذاتية، الحسابات، سفتجة، حساب الجاري، فروع داخلية، التقاعدي، التوفير، حوالات، الصندوق).

والشكل الآتي يبين الهيكل التنظيمي لمصرف جيهان:

شكل رقم (3)

الهيكل التنظيمي لمصرف جيهان

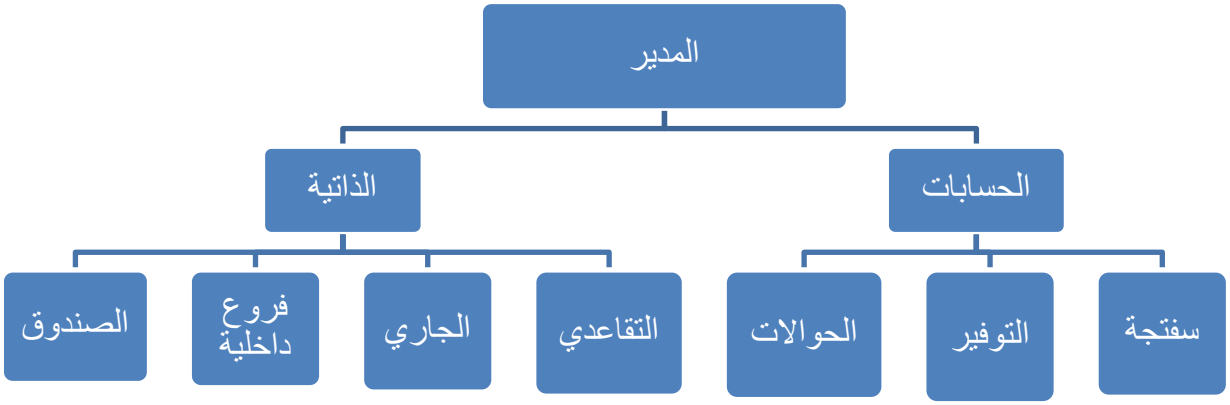

***الشكل من اعداد الباحثون بالأعتماد على الوثائق الرسمية لمصرف جيهان.**

المبحث الثاني

تحليل نتائج الاستبانة

أولاً. وصف متغيرات الدراسة والاساليب الاحصائية المستخدمة في التحليل:

1- تصميم استمارة الاستبانة:

لغرض تحقيق أهداف البحث تم تصميم إستمارة إستبانة خاصة تتكون من جزئين كما في الملحق (1)، الجزء الأول يتعلق بمعلومات شخصية عن السادة المبحوثين منها التأهيل العلمي والتخصص وعدد سنوات الخدمة في ممارسة المهنة، ويتضمن الجزء الثاني من الاستمارة دراسة كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، وهي مؤشرات تتعلق بمدى تطبيق الوسائل والأجراءات التي ينطوي عليها نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الأقتصادية، ويتألف هذا الجزء من ستة فقرة، الأولى يتعلق بكفاءة وفاعلية الهيكل التنظيمي ، والثانية يتضمن جودة النظام المحاسبي ، والثالثة يتعلق بالإجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات، والرابعة تدرس اختيار الموظفين الأكفاء ووضعهم في مراكز مناسبة، والفقرة الخامسة يتضمن استخدام كافة الوسائل الالية بما يكفل التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية أما الفقرة الاخيرة يتضمن رقابة الأداء في ادارات الوحدة ومراحله المختلفة وذلك لتحقيق كفاءة عالية بحسب آراء عينة البحث.

2-صدق الاستبانة وثباتها:-

لغرض قياس صدق الاستبانة وثباتها قامت الباحثون باخضاع الاستبانة الى عدد من الاختبارات قبل وبعد توزيعها تمثلت هذه الاختبارات بما يلي:-

أ-الاختبارات قبل توزيع استمارة الاستبانة:-

-اختبار الصدق الظاهري:-

لغرض التأكد من مقدرة الاستبانة على قياس متغيرات البحث فقد تم إختبار الصدق الظاهري لفقرات الإستبانة بعد اعدادها وذلك بعرضها على مجموعة من الخبراء المختصين للتأكد من صحة فقراتها وملائمتها لفرضية البحث واهدافه ثم أخذ آرائهم وقد تم أجراء التعديلات اللازمة عليها والاعتماد على اسلوب ليكرت الخماسي في تصنيف اجابات اسئلة الاستبانة

ب-الإختبارات بعد توزيع إستمارة الاستبانة:-

- الحيادية:-

من أجل الحصول على اجابات موضوعية وحيادية أعتمد الباحثون في توزيع إستمارة الإستبانة على عدم التدخل في إجابات المبحوثين وتم إعطاء مدة كافية لاسترداد استمارة الإستبانة لغرض اعطاء فرصة للاجابة والحصول على أغلب الاستمارات.

3-الاساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:-

لتحليل البيانات الخاصة بالاستبانة استخدم الباحث البرنامج الاحصائي (SPSS) (Statistical Package for Social Science)، وقد قام الباحثون باستعراض كل عبارة أو مجموعة عبارات في جدول

يوضح عدد الاستجابات والنسب المئوية لكل إجابة لتحليل إجابات الاستبانة، بعد ذلك التعليق على نتيجة العبارة، وقد تم استخدام الجداول التكرارية لتحليل المعلومات وذلك بإعطاء الجداول أرقاماً متسلسلة ثم إعطائها عنواناً لمعرفة ما تحتويه من بيانات عينة الدراسة لمعرفة النسب المئوية وتحديد الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لهذه البيانات بالإضافة الى إستخدام الاشكال البيانية كلما اقتضت الحاجة لذلك.

ثانياً. التحليل الوصفي لأفراد عينة الدراسة:-

في سبيل تحقيق هذا الهدف تم اختيار افراد العينة من السادة المختصين في مصرف جيهان التجاري في مدينة أربيل لما يملكون من معلومات وخبرة في مجال موضوع البحث البالغة عددهم (25) فرداً لأخذ آرائهم حول فقرات الاستبانة وفيما يلي تحليل اجابات الاستمارة المتعلقة بالمعلومات الشخصية:-

1- التأهيل العلمي:

الجدول (1) *

يوضح التوزيع التكراري لمتغير التأهيل العلمي

المؤهل الدراسي	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
دبلوم	9	%36	%36
بكالوريوس	12	%48	%84
دبلوم عالي	2	%8	%92
ماجستير	1	%4	%96
دكتوراه	1	%4	%100
المجموع	25	%100	

* الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبانة.

يتبين من الجدول اعلاه ان التوزيع النسبي للتأهيل العلمي كالاتي: دبلوم بنسبة (36%) وبكالوريوس بنسبة (48%) و دبلوم عالي بنسبة (8%) و ماجستير بنسبة (4%) ودكتوراة بنسبة (4%).

2- التخصص العلمي:

الجدول (2)

يوضح التوزيع التكراري لمتغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
محاسبة	6	%24	%24
مالية ومصرفية	4	%16	%40
ادارة اعمال	2	%8	%48
اقتصاد	2	%8	%56
اخرى	11	%44	%100
المجموع	25	%100	

* الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبانة.

يتبين من الجدول اعلاه ان التوزيع النسبي لمتغير التخصص العلمي كالاتي محاسبة بنسبة (24%) و مالية ومصرفية بنسبة (16%) و ادارة اعمال بنسبة (8%) و اقتصاد بنسبة (8%) و اخرى بنسبة (44%).

3- سنوات الخدمة في المهنة:

الجدول (3)*

يوضح التوزيع التكراري لمتغير سنوات الخدمة في المهنة

المؤهل الدراسي	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
أقل من سنة	3	%12	%12
1-5 سنة	4	%16	%28
6-10 سنة	2	%8	%36
11-15 سنة	8	%32	%68
اكثر من 15 سنة	8	%32	%100
المجموع	25	%100	

* الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبانة.

يتبين من الجدول والشكل اعلاه ان التوزيع النسبي لمتغير سنوات الخدمة في المهنة كالاتي أقل من سنة بنسبة (12%) و1-5 سنة بنسبة (16%) و6-10 سنة بنسبة (8%) و11-15 سنة بنسبة (32%) و اكثر من 15 سنة بنسبة (32%).

ثالثاً. عرض نتائج الإستبانة وتحليلها:

أولاً. كفاءة وفاعلية الهيكل التنظيمي:-

يعكس الجدول (4) المعدل العام والاوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية للعبارات المتعلقة بمدى توفر كفاءة وفاعلية الهيكل التنظيمي في نظام الرقابة الداخلية في المصرف (عينة البحث) من العبارات(X1 – X4)، إذ تشير النتائج الى أن (67%) من المستجيبين يؤكدون على وجود كفاءة وفاعلية الهيكل التنظيمي في نظام الرقابة الداخلية في المصرف من خلال مضامين العبارات على وفق وجهة نظرهم، وتعزز ذلك قيم الوسط الحسابي البالغ (3.95%) والإنحراف المعياري البالغ (0.83%).

الجدول (4) *

التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والاوساط الحسابية والانحراف المعياري لإجابات المستجيبين حول كفاءة وفاعلية الهيكل التنظيمي في نظام الرقابة الداخلية

المتغيرات	مقياس الاجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	اتفق بشدة		اتفق		محايد		لاتفق		لا اتفق بشدة			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
X1	4	16	15	60	5	20	1	4	0	0	4.2	0.8
X2	0	0	16	64	3	12	6	24	0	0	4.02	0.76
X3	2	8	13	52	7	28	3	12	0	0	3.87	0.91
X4	3	12	14	56	3	12	5	20	0	0	3.7	0.85
المتوسط العام	**67%**				**18%**		**15%**				**3.95%**	**0.83%**

* الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبانة.

ثانياً. جودة نظام محاسبي:

يعكس الجدول (5) المعدل العام والاوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية للعبارات المتعلقة بمدى توفر جودة نظام محاسبي في نظام الرقابة الداخلية في المصرف (عينة البحث) من العبارات (X5 – X7)، إذ تشير النتائج الى أن (72%) من المستجيبين يؤكدون على وجود جودة نظام محاسبي في نظام الرقابة الداخلية في المصرف من خلال مضامين العبارات على وفق وجهة نظرهم، وتعزز ذلك قيم الوسط الحسابي البالغ (3.92%) والإنحراف المعياري البالغ (1.03%).

الجدول (5) *

التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والاوساط الحسابية والانحراف المعياري لإجابات المستجيبين حول جودة النظام المحاسبي في نظام الرقابة الداخلية

المتغيرات	مقياس الاجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	اتفق بشدة		اتفق		محايد		لااتفق		لا اتفق بشدة			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
X5	3	12	15	60	5	20	2	8	0	0	4.12	1.1
X6	3	12	16	64	6	24	0	0	0	0	3.72	1.03
X7	0	0	17	68	7	28	1	4	0	0	3.92	0.94
المتوسط العام	72%				24%		%4				3.92%	1.03%

* الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبانة.

ثالثا: الأجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات

يعكس الجدول (6) المعدل العام والاوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية للعبارات المتعلقة بمدى توفير الأجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات في المصرف (عينة البحث) من العبارات (8X – 13X)، إذ تشير النتائج الى أن(63%) من المستجيبين يؤكدون على وجود الأجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات في نظام الرقابة الداخلية في المصرف من خلال مضامين العبارات على وفق وجهة نظرهم، وتعزز ذلك قيم الوسط الحسابي البالغ (3.67%) والإنحراف المعياري البالغ (0.91 %).

الجدول (6) *

التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والاوساط الحسابية والانحراف المعياري لإجابات المستجيبين حول

الأجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات في النظام الرقابة الداخلية

المتغيرات	مقياس الاجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	اتفق بشدة		اتفق		محايد		لاتفق		لا اتفق بشدة			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
X8	2	8	17	68	6	24	0	0	0	0	3.6	0.81
X9	3	12	13	52	4	16	5	20	0	0	3.42	0.9
X10	2	8	17	68	4	16	2	8	0	0	3.8	0.91
X11	6	24	2	8	14	56	3	12	0	0	3.75	0.86
X12	3	12	12	48	8	32	2	8	0	0	3.47	0.01
X13	2	8	16	64	4	16	3	12	0	0	4	0.98
المتوسط العام	63%				27%		10%				3.67%	0.91%

* الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبانة.

رابعا: اختبار الموظفين الأكفاء ووضعهم في مراكز مناسبة

يعكس الجدول (7) المعدل العام والاوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية للعبارات المتعلقة بمدى تنفيذ اختبار الموظفين الأكفاء ووضعهم في مراكز مناسبة في المصرف (عينة البحث) من العبارات (14X – 18X)، إذ تشير النتائج الى أن(66%) من المستجيبين يؤكدون على وجود اختبار الموظفين الأكفاء ووضعهم **في مراكز مناسبة** في نظام الرقابة الداخلية في المصرف من خلال مضامين العبارات على وفق وجهة نظرهم، وتعزز ذلك قيم الوسط الحسابي البالغ (3.7%) والإنحراف المعياري البالغ (1.01%).

الجدول (7) *

التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والاوساط الحسابية والانحراف المعياري لإجابات المستجيبين حول اختبار الموظفين الأكفاء ووضعهم في مراكز مناسبة في النظام الرقابة الداخلية

المتغيرات	مقياس الاجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	اتفق بشدة		اتفق		محايد		لاتفق		لا اتفق بشدة			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
X14	5	20	14	56	3	12	3	12	0	0	3.75	1.1
X15	2	8	18	72	5	20	0	0	0	0	3.75	0.77
X16	1	4	17	68	7	28	0	0	0	0	3.4	0.9
X17	9	36	7	28	5	20	4	16	0	0	3.85	1
X18	2	8	8	32	5	20	10	40	0	0	3.77	1.29
المتوسط العام	66%				20%		14%				3.7%	1.01%

* الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبانة.

خامسا: استخدام كافة الوسائل الألية بما يكفل التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية:-

يعكس الجدول (8) المعدل العام والاوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية للعبارات المتعلقة بمدى تنفيذ استخدام كافة الوسائل الألية بما يكفل التأكد من صحة ودقة البيانات محاسبية في المصرف (عينة البحث) من العبارات(19X – 22X)، إذ تشير النتائج الى أن(68%) من المستجيبين يؤكدون على وجود استخدام كافة الوسائل الألية بما يكفل التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية في نظام الرقابة الداخلية في المصرف من خلال مضامين العبارات على وفق وجهة نظرهم، وتعزز ذلك قيم الوسط الحسابي البالغ (3.34%) والإنحراف المعياري البالغ (0.96).

الجدول (8) *

التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والاوساط الحسابية والانحراف المعياري لإجابات المستجيبين حول

استخدام كافة الوسائل الألية بما يكفل التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية في نظام الرقابة الداخلية

المتغيرات	مقياس الاجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	اتفق بشدة		اتفق		محايد		لاتفق		لا اتفق بشدة			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
X19	0	0	17	68	7	28	1	4	0	0	3.22	0.99
X20	1	4	13	52	8	32	3	12	0	0	3.72	0.84
X21	2	8	17	68	6	24	0	0	0	0	3.32	0.85
X22	2	8	14	56	4	16	4	16	0	0	3.1	1.17
المتوسط العام	68%				25%		7%				%3.34	0.96%

* الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبانة.

سادسا: رقابة الأداء في ادارات الوحدة ومراحلة المختلفة وذلك لتحقيق كفاءة عالية:-

يعكس الجدول (9) المعدل العام والاوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية للعبارات المتعلقة بمدى توفير رقابة الأداء في ادارات الوحدة ومراحله المختلفة و ذلك لتحقيق كفاءة عالية في المصرف (عينة البحث) من العبارات(X23 – X28)، إذ تشير النتائج الى أن(63%) من المستجيبين يؤكدون على وجود رقابة الأداء في ادارات الوحدة ومراحلة المختلفة وذلك لتحقيق كفاءة عالية في نظام الرقابة الداخلية في المصرف من خلال مضامين العبارات على وفق وجهة نظرهم، وتعزز ذلك قيم الوسط الحسابي البالغ (3.57%) والإنحراف المعياري البالغ (1.03%).

الجدول (9) *

التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والاوساط الحسابية والانحراف المعياري لإجابات المستجيبين حول رقابة الأداء في ادارات الوحدة ومراحلة المختلفة وذلك لتحقيق كفاءة عالية في نظام الرقابة الداخلية

المتغيرات	مقياس الاجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	اتفق بشدة		اتفق		محايد		لاتفق		لا اتفق بشدة			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
X23	5	20	17	68	3	12	0	0	0	0	3.95	0.71
X24	2	8	10	40	5	20	6	24	0	0	3.72	1.43
X25	5	20	8	32	7	28	5	20	0	0	3.3	0.85
X26	0	0	14	56	5	20	6	24	0	0	3.57	0.93
X27	1	4	19	76	4	16	1	4	0	0	3.5	0.81
X28	1	4	10	40	8	32	5	20	0	0	3.35	1.44
المتوسط العام	63%				%21		16%				3.56%	1.03%

* الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبانة.

الأستنتاجات والتوصيات

أولاً: الإستنتاجات

ثانياً: التوصيات

أولا:إستنتاجات

أ-الأستنتاجات الجانب النظري:

يتطلب منهج البحث العلمي تحديد الاستنتاجات المهمة من البحث تمهيدا لتحديد التوصيات, واتخاذ الإجراءات التي تمثل الحلول الممكنة لمشكله البحث , وعليه نتقدم بأبرز الأستنتاجات التي توصلنا إليها .

1-تطور مفهوم الرقابة الداخلية بتطور المشروعات وحجمها وبتطور الوظيفة الأدارية, فلم يعد نظام الرقابة الداخلية يقتصر على حماية النقدية من السرقة والأختلاس بل أمتد أهتمامه إلى تحقيق كفاءة إستخدام الموارد المتاحة للمنشأة كما يشمل أساليب الأرتقاء بالكفأءة الأنتاجية بجانب الحفاظ على الأصول بصفة عامة, وضمان الدقة الحسابية كما هو مقيد في الدفاتر.

2-هناك مجموعة من الخصائص التي لابد من توافرها في نظام الرقابة الداخلية وتتمثل هذه الخصائص بالفاعلية والموضوعية والدقة والمرونة والتوقيت المناسب وتوفير في النفقات والأستمرارية والملائمة فضلا عن التكامل بين النظام الرقابية المستخدمة.

3-حدد المختصون والمعنيون بنظرية النظم فضلا عن المنظمات المهنية إن النظام الرقابة الداخلية الذي يسهم في تحقيق اهداف الوحدة المتمثلة بالكفاءة والفاعلية فلابد أن يتكون من خمسة عناصر هي بيئة الرقابة والمراقبة والمعلومات و التوصيل وانشطة الرقابة وتقدير المخاطر.

4-هناك مجموعة من المقومات التي تتحكم في فعالية نظام الرقابة الداخلية والتي تتمثل بالهيكل التنظيمي والنظام المحاسبي السليم والأفراد الأكفاء والضبط الداخلي وحماية الأصول واستخدام الوسائل الألية التي تكفل التأكد من صحة و دقة البيانات المحاسبية.

ب- **أستنتاجات الجانب العملي** :-

فيما يخص بيان كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية وتطبيق الأجراءات والوسائل التي ينطوي عليها نظام اللرقابة الداخلية في مصرف جيهان التجاري تبين نتائج الأتي :-

1-ان نظام الرقابة الداخلية في مصرف جيهان التجاري يمثل هيكل تنظيمي كفوء وفاعل وخاصة من حيث تحديد خطوط السلطة والمسؤولية وتحديد واضح للصلاحيات وتوزيع المسؤوليات وان الإدارة تدرك اهمية وجود نظام الرقابة الداخلية, كما ان المصرف يمتلك دليل لتنظيم الأجراءات والأتصالات داخل مصرف.

2-ان المصرف يمتلك نظام محاسبي جيد وان دليل الحسابات مبني على اساس ترقيم سليم يسهم في السرعة والإختصار ويساعد على تسهيل استخدام انظمة المحاسبية المتاحة كما, ان الدورات المستندية المرتبطة بالنظام قد صممت بحيث تم مراعات العمليات والإجراءات الرقابة المحاسبية كما ان دليل المحاسبي يتضمن الحسابات اللأزمة التي تمكن الإدارة من اداء مهامها الرقابية على العمليات واستخراج النتائج على اتم وجه .

3-ان نظام الرقابة الداخلية في المصرف قد حدد الأجراءات التفصيلية للتنفيذ الواجبات من حيث تفويض الصلاحيات وتحديد الأختصاصات بشكل يمنع التعارض فيما بينها وان الأدارة العليا متابعة لكل التوجيهات و الملاحظات الخاصة بالإلتزام بمقومات النظام المحاسبي, كما ان هناك اهتمام بتوزيع الأعمال بين العاملين في المصرف بحيث لاينفرد شخص بعملية واحده من بدايتها الى نهايتها وان هناك توزيع للمسؤوليات بحيث يرتبط عمل موظف مع عمل موظف اخر لاغراض الرقابة

4-هناك اهتمام من قبل الادارة في المصرف في ما يتعلق بأختيار الموظفين الاكفاء ووضعهم في مراكز المسؤولية، حيث تعتمد الاداء على كوارد المؤهلة علمياً وعملياً للقيام بمهام التدقيق الداخلي و ان هناك إستقلالية في العمل الرقابي للتحقيق الحياد و كفاءة الاداء وان الادارة العليا تفرض عقوبات صارم عند اكتشاف مخالفات تدل على عدم الامانة و النزاهة، كما ان الادارة تعتمد برامج حديثة ومناسبة لتدريب العاملين و تطويرهم .

5-هناك اهتمام من قبل ادارة المصرف برقابة الأداء في ادارة المصرف المختلفة لتحقيق كفاءة عالية للأداء وخاصة من حيث الالتزام بالقوانين والتعليمات الصادرة بخصوص متطلبات الرقابة الداخلية, وان هناك نظام الحوافز والمكافئات بالشكل الذي يحفز الموظفين على بذل اكبر جهد ويحد من التلاعب والأختلاس.

6-هناك اهتمام من قبل ادارة المصرف بأستخدام كافة الوسائل الألية التي تكفل التأكد من صحة و دقة البيانات المحاسبية .

ثانياً: التوصيات

بناءا على ما تقدمنا من استنتاجات يوصي الباحثون الأتي:

1-يوصي الباحثون ادارة المصرف بضرورة الأهتمام بنظام الرقابة الداخلية باعتباره خط الدفاع الرئيسي الأول والتأكد من انه يعمل وفقا لما صمم له, مع العمل على تعديلة لمقابلة التغيرات في ظروف العمل .

2-ضرورة اهتمام ادارة المصرف بالفحص المستقل للأداء والتقييم المستقل من خلال استخدام المراجعات المستقلة على الأداء للتأكد من صحة ودقة العمل الذي يتم تأديته من خلال الموظفين داخل المصرف و من امثلة ذلك الرقابة على البرامج و الكومبيوتر و تقارير الفحص المستقلة والتسويات .

3-اعتماد نظام كفوء من قبل ادارة العليا وخاصة فيما يتعلق بتشجيع وتطوير اللأفكار المبدعة المقدمة من قبل الموظفين وتشجيعها عن طريق المكافئات المجزية لرفع مستوياتهم واشتراكهم في الدورات التطويرية و الأيفادات و البرامج التدريبية والأخذ بنظر الأعتبار عند ترشيح المبدعين في مجال عملهم و ترشيحهم لذلك الدورات وذلك لأن العمل المصرفي يتطور بشكل متسارع ليواكب الحداثة .

المصادر

المصادر باللغة العربية:

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الوثائق و القوانين و النشرات الرسمية:-

1-الإتحاد الدولي للمحاسبين (2006).

2- معايير انتوساي، 2007 : 14, لجنة انتوساي الفرعية التابعة للجنة المعايير المهنية حول معايير الرقابة الداخلية (2007) الدليل الارشادي.

3- مجلس المعايير المحاسبية الرقابية العراقية (2000)، **دليل التدقيق رقم (4).**

ثالثاً : الرسائل و الأطاريح الجامعية:-

1-(عبد القادر , عثمان عبد الله , (2011): **تقويم نظام الرقابة الداخلية في المديرية العامة للكهرباء في السليمانية** ,العراق ,رسالة مقدمة الى هيئة الأمناء للمعهد المحاسبين القانونين,وهو جزء من متطلبات لنيل شهادةالمحاسبة القانونية)

2-(المشهداني ,علاء حسين محمد (2010): **تأثير فاعلية نظام الرقابة الداخلية في مستوى مصداقية و عدالة التقارير المالية** ,بغداد ,العراق ,رسالة مقدمة الى المعهد العربي للمحاسبين القانونين)

رابعاً: البحوث و الدوريات:-

1-الججاوي، طلال ،(2006): **تحليل أهمية عناصر الرقابة الداخلية لمراقبي الحسابات**، دراسة استكشافية لعينة من مراقبي الحسابات بالعراق، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلد 26، العدد 1 .

خامساً: الكتب:-

1- حماد، أكرم ابراهيم (2006): **الرقابة المالية في القطاع الحكومي**، دار جهينة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

2- عبدآلله، خالد أمين (2004): **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية**، داروائل للنشر والتوزيع، عمان - الاردن.

3-(عبدآلله، خالد أمين (2004): **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية**، داروائل للنشر والتوزيع، عمان – الاردن.

4- موسكوف، ستيفن و سيمكن، مارك (2002) **نظم المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات**، ترجمة كماالدين سعيد و أحمد حامد حجاج، دار المريخ، رياض - السعودية.

5- (جمعة، أحمد حلمي (2005): **المدخل الى التدقيق الحديث**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الاردن.

6- دزيي، هوشيار عبدالله حويز (1996): **مشاكل وصعوبات استخدام الحاسوب فى عملية التدقيق** .

7- الصحن، عبدالفتاح محمد و سرايا، محمد السيد وشحاته، السيد ،(2006): **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية.

8-عثمان، عبدالرزاق محمد (1999) : **اصول التدقيق والرقابة الداخلية**، الطبعة الثانية، جامعة الموصل – العراق.

9- لأركوازي، ليلى جهان حسين، (2007) : **دور الرقابة الداخلية فى الحد من ظاهرة التلوث البيئى**.

10- توماس، وليم و هنكي، أمرسون (2000): **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، ترجمة أحمد حامد حجاج و كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر.

11- القاضي، حسين و دحدوح، حسين (2000): **مراجعة الحسابات الاساسيات**، الطبعة الاولى، بدون الناشر .

12- عبدآلله، خالد أمين (2004): **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية**، داروائل للنشر والتوزيع، عمان - الاردن.

13- حماد، طارق عبدالعال (2007): **موسوعة معايير المراجعة شرح معايير المراجعة الدولية والامريكية والعربية**، الجزء الثاني، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية - مصر .

14- الصحن, عبد الفتاح محمد , السربا , محمد السيد ,(2006): **الرقابة المراجعة الداخلية**, الأسكندرية, مصر, المكتب الجامعي الحديث, ط1.

15- عثمان, عبد الرزاق محمد ,(2011): **الأصول التدقيق و الرقابة الداخلية**, بيروت, لبنان, دار النموذجية, ط1.

16- توماس, وليم, هلكى, أمرسون (2009): **المراجعة بين النظرية و التطبيق**,ترجمة أحمد حامد حجاج و كمال الدين سعيد, الرياض , المملكة العربية السعودية, دار النشر , ط4.

17- عبدلله , خالدأمين ,(2002): **محاسبةالشركات بالأشخاص و ألأموال**,عمان, الأردن, داروائل للطباعة و النشر, ط3.

18- عبدلله , خالدأمين,(2004): **علم التدقيق الحسابات-ناحية النظرية** , عمان, الأردن, داروائل للطباعة و النشر,ط4.

19- الخطيب, خالد راغب,(2010): **مفاهيم حديثة فى الرقابة المالية و الداخلية فى القطاع العام و الخاص** , عمان , الأردن, المكتب المجتمع العربي , ط1.

سادساً: المواقع الألكترونية:-

-اطار الرقلبة الداخلية الصادر عن كوسو (اعداد روبيت هيرث).

سابعاً: المصادر باللغة الأنكليزية:-

1- *Beasley, Mark S . Frank A. Buckless , Steven M. Glover* (Beasley , 2003 : 118) *& Douglas F. Prawitt (2003)* *Audting Cases: An Interactive Learning Approach* *, Prentice – Hall / Pearson Education , Inc (2nd ed)*

2- *Larry f.konrath.(2004)* *Audiing Arisk Analysis Approach* konrath , 2004 : ,211-2 *.5th edidition , copyrith by south (.western*

الملاحـــق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــــة صلاح الدين

كلية الادارة والاقتصاد

قسم المحاسبة

استمارة الاستبانة

السادة الافاضل:-

تحيـة طيبة .....

نضع بين ايديكم الكريمة استمارة الاستبانة الخاصة بالبحث الموسوم (**دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في المصارف / دراسة حالة في مصرف جيهان التجاري**) راجين الاجابة عن اسئلتها بكل موضوعية وحياد للحصول على النتائج التي من شأنها اغناء البحث وتحقيق اهدافه.

شاكرين تعاونكم معنا خدمة للمسيرة العلمية

ملاحظة:-

يرجى وضع علامة (✓) في المربع الذي يمثل اجابتك واذا كانت لديكم اية تعليقات او آراء فيمكن اضافتها في الحقل الاخير من الاستبانة.

الباحثون

1-رازان لقمان

2-نور عبدالكريم

3-محمد رسول

4- إيمان عبدالخالق

المشرف

أ.م. د. ريزان صلاح الدين عزت

الجزء الأول: معلومات شخصية:-

1-التأهيل العلمي:- دبلوم ( ) بكالوريوس ( ) دبلوم عالي ( ) ماجستير ( ) دكتوراه ( ).

2-التخصص العلمي:- محاسبة ( ) مالية ومصرفية ( ) ادارة اعمال ( ) اقتصاد ( ) أخرى ( ).

3-سنوات الخدمة في المهنة:- أقل من سنة ( ) 1-5 سنة ( ) 6-10 سنة ( ) 11-15 ( ) اكثر من 15 سنة ( ).

معلومات أخرى تريد اضافتها.....

الجزء ثاني: أسئلة الخاصة بالأستبانة:-

كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، وهي مؤشرات تتعلق بمدى تطبيق الوسائل والأجراءات التي ينطوي عليها نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الأقتصادية، ويتألف هذا الجزء من الآتي:

أولاً: كفاءة وفاعلية الهيكل التنظيمي:-

	الأسئلة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لااتفق	لا اتفق بشدة
1-	يتوفر هيكل تنظيمي تتضح من خلاله خطوط السلطة والمسؤليات في وحدات الأقتصادية.					
2-	يوجد تخويل واضح للصلاحيات وتوزيع المسؤوليات.					
3-	يتوفر لدى الإدارة العليا ادراك واضح لأهمية الرقابة الداخلية في وحدات الإقتصادية.					
4-	يتوفر دليل تنظيم الإجراءات والإتصالات داخل الوحدات الإقتصادية.					

ثانياً. جودة النظام المحاسبي:-

ت	الأسئلة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لااتفق	لا اتفق بشدة
1-	الدليل المحاسبي المعتمد حالياً مبني على أساس ترقيم يكفي السرعة والأختصار ويساعد على تيإسهيل استخدام أنظمة المحاسبة المتاحة.					
2-	الدورات المستندية المرتبط بالنظام المحاسبي يختلف تصميمها بأختلاف العمليات واجراءات الرقابة المناسبة.					
3-	الدليل المحاسبيي يتضمن الحسابات الازمة الكاملة لتمكين الأدارة من أداء مهمتها الرقابية على العمليات واستخراج النتائج.					

ثالثاً. الإجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات:-

ت	الأسئلة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لااتفق	لا اتفق بشدة
1-	تتجه الأدارة العليا لمتابعة الملاحظات وتوجيهات الرقابة المالية أو مراقب الحسابات بخصوص الألتزام بمقومات النظام المحاسبي.					
2-	يتم تفويض الصلاحيات لمن له معرفة بها وتفرعاتها القانونية.					
3-	يتم تحديد الأختصاصات بين الأدارة والعاملين بشكل يمنع تعارض وتداخل الأختصاصات.					
4-	يتم توزيع الأعمال على العاملين بحيث لاينفرد شخص واحد بعملية كاملة من بدايتها الى نهايتها.					
5-	يتم توزيع المسؤولية بحيث يرتبط عمل موظف مع عمل او رقابة موظف اخر.					
6-	هناك تظام لتحديد البديل المنايب عند غياب الموظف الأساس.					

رابعاً. اختيار الموظفين الأكفاء ووضعهم في مراكز مناسبة:-						
ت	الأسئلة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لااتفق	لا اتفق بشدة
1-	تعتمد وحدتك الأقتصادية على كوادر مؤهلة علمياً وعملياً للقيام بمهام التدقيق الداخلي.					
2-	تقوم وحدتك الأقتصادية بالتخطيط للعمل الرقابي بدقة الأشراف عليه من قبل الأدارة.					
3-	تتوفر الأستقلالية في العمل الرقابي لتحقيق الحياد وكفاءة الأداء.					
4-	تفرض الأدارة العليا عقوبات عند اكتشاف مخالفات تدل على عدم الأمانة والنزاهة.					
5-	تستخدم ادارة الأفراد برامج تدريبية حديثة ومناسبة لتدريب العاملين.					

خامساً. استخدام كافة الوسائل الالية بما يكفل التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية:-						
ت	الأسئلة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لااتفق	لا اتفق بشدة
1-	اجهزة التدقيق تتابع التغيرات الحاصلة في البيانات المحاسبية بين فترة وأخرى.					
2-	يقوم قسم التدقيق الداخلي بأعداد تقارير دورية الى الإدارة.					
3-	تتبع وحدتك الأقتصادية نظام الجرد المستمر في السيطرة على الموجودات ومتابعتها داخل الوحدة.					
4-	ان أعمال قسم التدقيق يغطي كافة نشاطات وحدتك الأقتصادية.					

سادساً. رقابة الأداء في ادارات الوحدة ومراحله المختلفة وذلك لتحقيق كفاءة عالية:-						
ت	الأسئلة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لااتفق	لا اتفق بشدة
1-	تلتزم الأدارة بالقوانين والتعليمات الصادرة بخصوص متطلبات الرقابة الداخلية.					
2-	يوجد نظام للحوافز والمكافآت بالمستوى الذي يمكن الموظف من بذل أكبر جهد ويصوره من التلاعب الأختلاس.					
3-	يعقد مجلس الإدارة اجتماعاتدورية منتظمة لمناقشة تقارير اجهزة التدقيق الداخلي والخارجي.					
4-	يكون توجيه الإدارة العليا بالألتزام بأجراءات الرقابة الداخلية على كافة المعاملات اعتيادية وغير اعتيادية.					
5-	يتم رقابة الأداء بطريقة مباشرة كأشراف كل مسؤول على عمل من هم دونه أو بطريقة غير مباشرة كأستعمال أدوات الرقابية المختلفة مثل الموزنات التكاليف المعيارية وتقارير الكفاءة والتدقيق الداخلي وما شابه.					
6-	يوجد نظام لتقويم اداء العاملين.					

اذا كانت لديك اية ملاحظات او آراء يرجى تدوينها ادناه:-

.....

.....

.....